الاسم الموصول وجملة صلته في النحو العربي

عرض وتأصيل

أ.م.د.فراس عبد العزيز عبد القادر * م.م.شيبان أَديب رمضان الحيالي**

تاريخ التقديم: 2012/1/25 تاريخ القبول: 2012/3/5

أَولاً: الاسم الموصول في دائرة التصنيف النحوي:

أَدرج النَحويُّون الاسم الموصول في دائرة (الأَسماء) واستُدل على اسميته بجواز الإِخبار عنه، وإِعرابه فاعلاً أَو مفعولاً، وصحة دخول حروف الجر عليه[1]، وحصروه في المعارف منها تحديداً، إِذْ نجدهم قد قسَّمُوا المعارف بحسب درجة تعريفها على خمسة أَقسام هي: (المضمر، فالعلم، فالمُبْهَم، فالمعرف بالأَلف واللام، ثُمَّ المضاف إِلى هذه الأَربعة)، وخصُّوا (المُبْهَم) بنوعين: هما اسم الإِشارة، والاسم الموصول، وسار على هذا التقسيم غير واحد من العلماء[2]، بيد أَنَّنا أَلفينا ابن مالك وشُرَّاح أَلفيته وتابعه ابن هشام والسيوطي[3] في عدِّ الاسم الموصول قسماً سادساً منفرداً عن اسم الإِشارة، وعليه نظم قوله[4]:

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُم وَذِي وَهِنْدَ، وَابْنِي، وَالغُلامِ، وَالَّذِي

---

* قسم اللغة العربية/ كلية الاداب/ جامعة الموصل

** قسم اللغة العربية/ كلية الاداب/ جامعة الموصل

(1) ينظر شرح المقدمة المحسبة – لابن بابشَاذ: 177/1.

(2) ينظر الكتاب – لسيبويه: 219/1، المقتضب – للمبِرد: 276/4، الأصول في النحو – لابن السرَّاج: 149/1، المفصل في علم العربية – للزمخشري: 172، والأشباه والنظائر – للسيوطي: 46/2.

(3) ينظر شرح الألفية – لابن عقيل: 1/ 86–87، شرح الألفية – للمكودي: 143/1، شرح قطر الندى – لابن هشام: 103، الأشباه والنظائر: 45/2.

(4) الألفية (متناً): 6.

وحكم الكُوفِيُّون على أَنَّ (المُبْهَم) أَعرف من العلم؛ لأَنَّه تَعرَّف بالعين والقلب في حين تعرَّف العلم بالقلب، وقد يُنكَّر وهو اختيار ابن السرَّاج[1]، ولعلَّ إطلاق مصطلح (الإبهام) على هذين النوعين من معارف الأَسماء يوحي إلى وقوع التناقض في مفهومه، إذْ إنَّ (اللفظ المُبْهَم) في دلالته العامة يعني: الغامض المستغلق فهمه، والتعارض الواقع هو كيف يكون اللفظ مُبْهماً، ويُعدُّ من المعارف، والمعارف تدلُّ على مخصوص معين من الأَشياء[2]، وتعليل هذا يوضحه لنا السُهيلي (ت581 هـ) بقوله: ((تسميتهم هذه الأَسماء المُبْهَمة مأَخوذ من (أَبْهمتُ البابَ): إذا أغلقتُهُ، و(استَبْهم عليٌّ الجوابَ) أي: استغلقَ، وكذلك هذه الأَسماء إنَّما وضعت في الأَصل لما استُبهم على المتكلم اسمه، أَو أَراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض))[3]، وقد تُكون عبارة ابن يعيش (ت 643 هـ) أَوْفَر في البيان والإيضاح إذْ قال: ((والمعنيُّ بالإبهام وقوعها على كلِّ شيءٍ من حيوان وجماد وغيرهما، ولا تختصُّ مسمَّى دون مسمَّى هذا معنى الإبهام فيها، لا أَنَّ المراد به التنكير، أَلا ترى أَنَّ هذه الأَسماء معارف))[4]، وبهذا يتضح أَنَّ المراد من الإبهام عدم القصد في تعيين المعلوم لأَسباب يقصدها المتكلم؛ لذا قال ابن الخبَّاز (ت639 هـ): ((وسُمّيَا [اسم الإشارة، والاسم الموصول] بالمُبْهَم؛ لأَنَّهما في أَوَّل الوضع غير مختصين بمُعينٍ، وعُدَّا في المعارف؛ لأَنَّهما حين الاستعمال لا يكونان إلاَّ لمخصوص))[5]، ويطالعنا الأَخفش (ت210هـ) بتصنيف آخر للاسم الموصول، إذْ عَدَّه من قبيل الأَسماء المُعرَّفة بالأَلف واللام، كما في (الَّذِي) و(الَّتِي) وغيرها، وما خلا من علامة التعريف بالألف واللام كما في (مَنْ) و(مَا) فهو في حكم المُعرَّف بالألف واللام

(1) ينظر الأصول في النحو: 1/ 149.
(2) ينظر درجات التعريف والتنكير في العربية – لإبراهيم بن صالح الحندود، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى، الجزء 19/ العدد 31/ سنة 1425 هـ: 425.
(3) نتائج الفكر في النحو: 227.
(4) شرح المفصل: 139/3.
(5) الغُرّة المخفية في شرح الألفية: 336.

معنىً إلاَّ (أَيًّا) الموصولة فتعريفها بالإضافة، وتابعه ابن عُصْفُور (ت 669هـ) في ذلك[1].

أَمَّا أَبو علي الفارسي(ت 373 هـ) فَعَدَّ الموصول من المعارف أَيضاً، وإنَّه اكتسب التعريف بالعهد الَّذِي في الصلة لا بالأَلف واللام على ما ذهب إليه الأَخفش، وصرَّح عن ذلك قوله: (((الَّذِي) إنَّما يتعرَّف بالصلة، وليس يتخصص بلام المَعرِفة، أَلا ترى أَنَّ أَخوات (الَّذِي) معارف، ولا أَلف ولام فيهنَّ، وإنِّما اختصصن بصلاتهنَّ، ولو اختصَّ (الَّذِي) بلام المعرفة للزم أَنْ يكون في الاسم تعريفان، وهذا خَلْفٌ))[2]، ورُدَّ ما ذهب إليه بأَنَّ الصلة تتنزَّل من الموصول منزلة الجزء منه، فكما أَنَّ جزء الشيء لا يُعَرِّف الشيء كذلك ما تنَزَّل منزلته[3].

وأَجاب ابن عُصْفُور عن قول أَبي علي: ((أَلا ترى أَنَّ أَخوات الَّذِي معارف ولا أَلف ولام فيهنَّ)) بقوله: ((لا حُجَّة له في ذلك؛ لأَنَّ هذه الموصولات ما فيه الأَلف واللام منها فهي معرفة، وما ليس فيه الأَلف واللام منها فهي على نيِّتها، وما هو مضاف فإنَّه يُعرَّف بالإضافة، ولا يُراعى التعريف من هذين الطريقين؛ لأَنَّه لم يثبت التعريف منها، فثبت إنِّها تعرَّفت بالأَلف واللام من جنسه))[4]، وأَشار أَبو علي إلى أَنَّ الصلة لو كانت مع الاسم الموصول كالكلمة الواحدة لما احتاجت إلى ضمير يصحُّ عوده على الموصول قبلها، والأَمر بخلاف ذلك يدل على أَنَّ الصلة توضيح للموصول[5]، أَمَّا السيوطي فقد صحَّحَ ما ذهب إليه أَبوعلي[6]، وكان أَوضح تقسيماً للمعارف، إذْ قسَّمها على قسمين: الأَول: ما يَتعرَّف بنفسه، والثاني: ما يتعرَّف بقرينة، وأَدرج الاسم الموصول في القسم الثاني،

(1) ينظر المُقَرَّب: 222/1، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – لابي حيَّان الأندلسي: 111/2–112.

(2) المسائل العضديات – للفارسي: 168، وينظر: شرح الأبيات مشكلة الإعراب (له أيضاً): 451.

(3) ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 112/2.

(4) شرح جمل الزجاجي: 135/2–136.

(5) ينظر شرح الأبيات مشكلة الإعراب: 454.

(6) ينظر الأشباه والنظائر في النحو: 51/2.

وقرينة التعريف ضربان: إمَّا مُتقدمة على اللفظ إمَّا مُتأخرة عنه، والمتأخرة إمَّا متصلة به كالإضافة، إمَّا منفصلة عنه، والمنفصلة قد تكون جنساً وهي صفة اسم الإشارة، أَو جملة وهي صلة الموصول[1].

ارتأى أَحد الباحثين أَنَّ يُدخل الاسم الموصول ضمن اللفظ المُعرَّف بنفسه، وذلك بالنظر إلى أَصل معناه يسايره في ذلك الضمير واسم الإشارة، ويناظر هذه المعارف الاسم العلم، وذلك بالنظر إلى مُسمَّاه، والاسم المُعرَب بالتبعية أيضاً[2]، أَمَّا ابن مالك فنجده في التسهيل يُنزِّل الاسم الموصول في رتبة متساوية التعريف للاسم المعرف بالأَلف واللام بقوله: ((ثُمَّ الموصول وذو الأَداة. .))، ثُمَّ يؤكد سبق الموصول بقوله: ((ولا ذو الأَداة قبل الموصول))[3]؛ لأَنَّه رأى أَنَّ الجامع بينهما (العهد)، فهو متحقق في صلة الموصول، كما هو متحقق في الأَلف واللام، أَو أَنْ يكون الجامع هو (التوضيح)، فالصلة موضحة للموصول، والأَلف واللام موضحة لما تَدخل عليه، ويشير أَبو حيَّان في شرحه للتسهيل إلى أَنَّه قد ثبت بعض نسخ (التسهيل) إنَّ ابن مالك قد جعل المُعرَّف بالأَلف واللام في رتبة تالية للاسم الموصول وذلك بقوله: [ثُمَّ ذو الأَداة][4]، وهذا التصنيف معكوس تماماً لما ذهب إليه ابن كيسان إذ أَحلَّ المعرف بالأَلف واللام في رتبة متقدمة على الاسم الموصول، فالتعريف بالأَداة أَعرف منه، وتعليله أَنَّ التعريف بالأَداة يوصف بالموصول، ومنه قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [الأَنعام: ٩١]، والموصوف به أَمَّا مساوٍ، وأَمَّا دون الموصوف، ولا قائل بالمساواة، فثبت كون (الَّذِي) في الآية أَقل تعريفاً من لفظ (الكتاب)، ويُزيد ابن مالك الاسم الموصول عنايةً في التصنيف النحوي، فيوصله إلى رتبة (العلم) إذا كانت جملة صلته

(1) ينظر الأشباه والنظائر في النحو: 49/2.
(2) ينظر درجات التعريف والتنكير في العربية: 429.
(3) التسهيل (متناً): 21.
(4) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 115/2.

واضحة تمام الوضوح والبيان، ولا يصل الاسم المُعرَّف بالأَلف واللام هذه الرتبة إلاَّ ما كان منها علم بالغلبة[1]، أَمَّا ابن جِنِّيٍّ فلم يُدخل الاسم الموصول في أَنواع المعارف، إِذْ خلا تقسيمه لها من ذكره فعَدَّ المعرفة خمسة أَقسام (الأَسماء المُضمَرة، والأَسماء الأَعلام، وأَسماء الإِشارة، وما تَعرَّف باللام، وما أُضيف إِلى واحد من هذه المعارف)، وإِنْ كان ذكره للاسم الموصول قد جاء منفرداً مستقلاً عن هذه التقسيمات – عدَّاً وشرحاً – في باب عقده عن (الموصول وصلته)[2]، وتابعه ابن الخبَّاز في تقسيمه غير إِنَّه ذكر (المُبْهَم) بدل اسم الإِشارة، ولم يدرج الاسم الموصول ضمن المُبْهَمات[3].

ولعلَّ من جملة الأَسباب الَّتِي دعت النَحويِّين إِلى إِخضاع الاسم الموصول في دائرة الأَسماء المَعرِفة التعريف بالوضع ((لأَنَّ وضع الموصول على أَنْ يطلقه المتكلم على ما يعتقد أَنَّ المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له))[4].

ومن وجهة نحوية أُخرى نُشير إِلى أَنَّ الأَسماء من حيث تأثرها بالعوامل الداخلة عليها منها ما هو (مُعْرَبٌ)، ومنها ما هو (مَبنيٌّ)، وقد ألحق النَحويُّون الاسم الموصول بالمبني منها، وعلَّة بنائه شبهه بالحرف من حيث الافتقار في المعنى لما بعده، فالحرف وضع ليدل على معنى في غيره، والاسم الموصول غير مستقل في الدلالة بنفسه فافتقر إِلى الصلة والعائد عليه، فكلاهما مُحتَاج إِلى غيره[5]، واستثنى من الموصولات (أَيٌّ) فإِنَّها مُعرَبة ((لأَنَّها في نفسها متمكنة بإِضافتها، فبقيت على ما تستحق من إِعرابها. . . فإِن وصلت بمفرد لاجملة مثل: (جاءني أيُّهم أفضل) كانت عند سيبويه مبنية لا تتغير في الرفع والنصب

(1) ينظر شرح التسهيل: 114/1.
(2) ينظر اللمع في العربية: 98.
(3) ينظر توجيه اللمع: 301.
(4) الكواكب الدرية على متممة الآجرومية – لمحمد الأهدل: 86/1.
(5) ينظر الإيضاح في شرح المفصل – لابن الحاجب: 481/1، البسيط في شرح جمل الزجاجي – لابن أبي الربيع: 281، الكناش في النحو والصَّرف – لعماد الدين أبي الفداء: 136.

والجر. . .))[1]، وقيل أُعربت لشبهها بـ(كُلّ) و(بعض)، فهي نقيضة (كُلّ) ونظيرة (بعض)، ويُحمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره[2]، ومن مستثنيات المبني من الاسم الموصول (اللذان) للمثنى المذكر، و(اللتان) للمثنى المؤنث، فهما مُعربان إعراب الأَلفاظ المثناة، بالأَلف والنون – رفعاً – وبالياء والنون – نصباً وجراً –؛ لأَنَّ التثنية من خواص الأَسماء فعارضت شبه الحرف، والتثنية لابُدَّ لها من الحرف المُفيد للإعراب، على خلاف (الَّذِين) لجمع الذكور فقد جاءت مبنية، ولم تحتج إلى الإعراب إِذْ الجمع والمفرد بمنزلة واحدة في البناء؛ لأَنَّ الجمع يخترع له صيغ كالواحد[3]، على أَنَّ من العرب من يجريه مجرى جمع المذكر السالم بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً، ومنه قول رؤبة[4]:

نَحْنُ الذَّونَ صَبَّحوا الصَّباحا يَوْمَ النَّخيلِ غارةً مِلْحَاحا

ويُصرِّح ابن مالك بأَنَّ العرب لم يجمعوا على ترك إعراب (الَّذِين)، ويقول: ((في الَّذِي والَّذِين شبه بالشَّجِى والشَّجِيْن في اللفظ وبعض المعنى))[5].

ونرى أَبا البركات الأَنباري يجمل علة بناء الاسم الموصول بوجهين رئيسين:

– الأَول: إِنَّ الصلة والموصول بمنزلة كلمة واحدة، فصارت بمنزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنيٌّ.

– الثاني: إِنَّ الموصول لا يُفيد معنىً إِلاَّ مع كلمتين فأَكثر، فأَشبه الحروف؛ لأَنَّها لا تُفيد معنى إِلاَّ مع كل فأَكثر[1].

(1) شرح المقدمة المحسبة: 179/1.
(2) ينظر شرح المقدمة المحسبة: 176/1، الإيضاح في شرح المفصل: 481/1، البسيط في شرح جمل الزجاجي: 281.
(3) ينظر توجيه اللمع: 488– 489.
(4) ديوانه: 172 .
(5) شرح التسهيل (له): 186/1.

ولم يقتصر النَحويُّون في تصنيفهم للاسم الموصول بحصره في دائرة المبنيِّ من الأَسماء المعرفة، بل نجد لهم جُهداً مضافاً آخر صنَّفوا فيه الاسم الموصول بالنظر إلى قرينة الربط المتمثلة بالضمير العائد في جملة الصلة إلى الموصول، إلى صنفين رئيسين، الأَول: الموصول الاسمي: وهو الَّذِي لاغنى له عن ذلك الضمير وأَلفاظه وهي: (الَّذِي، والَّتِي) وتثنيتهما (اللَّذان، واللَّتان) وجمعها (الَّذِين، اللَّاتي أو اللَّائي)، و(من، وما، وأل، وذو– الطائية)، والثاني: الموصول الحرفي: وهو ما لاحاجة له بذلك الضمير، وأَلفاظه: (أَنْ، وأنَّ، وكي، وما، ولو) ويؤول مع جملة صلته بمصدر[2]، وقد أَوجز ابن مالك الكلام عليها حُكماً وعَدَّاً في نظم الكافية الشافية بقوله[3]:

وَسَمِّ موصولاً من الحروف ما يُغْنِي عن المصدرِ حيثُ تُمِّمَا

وهُنَّ (أَنْ) و(ما) و(كي) و(أَنَّ) مع (لو) نحو، (وَدَّ ذو مُرادٍ لو يقع)

وعللَّ ابن أَبي الربيْع افتقار الموصول الاسمي إلى الضمير العائد أَنَّ ((الضمائر أَسماء ونائبة منابها، وكأَنَّك إذا ذكرتها قد ذكرت ما تعود عليه، والحرف لا يدخل عليه ما يدخل على الضمير، لأَنَّ عوامل الأَسماء لا تدخل على الحروف، ولا تعمل فيها))[4].

ولم يقف النَحويُّون مأسورين للتوصيف النحويِّ المُجرد، فقد كانت لهم إشارات متعددة إلى النحو الوظيفي أَو ما يسمى بالدلالة النحوية للأَلفاظ في كل باب من أَبواب النحو، لذا تحقق لهم أَنْ يشطروا الموصول الاسمي باعتبار ما يؤديه من معنى إلى شطرين، الأَول: الموصول الاسمي ويسمى (المختص) ويسمى (النصَّ) أَيضاً، وهو ما وضع لمعنى واحد لا يتجاوز إلى غيره، ويشمل

(1) ينظر أسرار العربية – لأبي البركات الأنباري: 384.
(2) ينظر اللمع في العربية: 193، شرح الألفية – للمرادي: 140/1، المقرب: 81.
(3) شرح الكافية الشافية: 301/1.
(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 290.

(الَّذِي) و(الَّتِي) وما تفرَّع منها – تثنية وجمعاً – تذكيراً وتأنيثاً، الثاني: الموصول الاسمي العام ويُسمَّى (المُشترك) وهو ما وضع بلفظٍ واحد تشترك فيه معانٍ مختلفة، وفي أَلفاظه قسمان، الأَول: ما اتفق على اشتراكه والتكلُّم به ويشمل (من) و(ما) و(ال)و(ذا بعد ما الاستفهامية)، والثاني: ما اتفق على التكلُّم به، واختلف في اشتراكه ويشمل (أَيَّ) فالجُمْهُور يستعملونه بلفظ واحد، وبعضهم يُجري على لفظه علامات التثنية والجمع[1].

ومما يلزمنا الوقوف عنده أَنَّ الكُوفِيِّين أَجازوا في اسم الإشارة أَن يستعمل استعمال الاسم الموصول، فيندرج في حكمه النحويِّ، ومنع البصريون هذا التعاور في الاستعمال اللغوي بين الاسمين، وقد احتجَّ الكُوفِيُّون على ما أَثبتوه بشواهد فصيحة منها ما ورد في التَنْزِيل قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂﭼ[طه: ١٧] وقول يزيد بن ربيعة الحميري[2]:

عَدَسْ مَا لِعبَّادٍ عليكِ إمارةٌ نجوتِ وهذا تَحمِلِيْنَ طَلَيْق

أَي: والَّذِي تحملين طليقُ، في حين أَبقى البصريون اسم الإشارة على أَصل وضعه، وتأوَّلوا ما ورد من النصوص تأويلات تبقي لاسم الإشارة عدم مجيئه اسماً موصولاً[3]، ولعلَّ ما ذهب إليه الكُوفِيُّون له أَصل في اللغات القديمة، إِذْ أَثبتتْ الباحثة زاكية محمد: أَنَّ الاسم الموصول كان يُستخدم في اللغتين السريانية والعربية للدلالة على الإشارة، ثُمَّ أُستعمل الموصول بعد أَنْ ضعفت دلالته الإشارية، ولعلَّ الاسم الموصول في العربية يَندرج تحت هذا الحكم، إِذْ

(1) ينظر شرح اللمحة البدرية – لابن هشام: 315/1، معاني النحو – فاضل السامرائي: 1/ 129.

(2) ينظر الأغاني – للاصفهاني: 279/18 .

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف – الانباري: 717/2، شرح جمل الزجاجي: 168/1.

الأَصل فيها هو حرف الذال[1]. ويُشير الدكتور عبد الرحمن أَيوب إلى رأي مفادُه أَنَّ أصل الاسم الموصول قبل دخول (أل) التعريف عليه اسم إشارة إذْ يقول: ((نَودُّ أَنْ نذكر هنا مُستطردين أَنَّ الاسم الموصول في العامية المصريَّة هو (اللِّي)بتشديد اللام، وقد تُسمع هذه الكلمة مُخَفَفة في بعض أَقاليم مصر فتكون (أل) مع اختلاف نبرها. . . وقد يُوحي هذا بأَنَّ اسم الموصول جديد من الكلمة العبرية، نتج من دخول (أل) الَّتِي للتعريف على أَسماء الإشارة (ذي) و(تي) و(أولى) في عصر قديم كما كانت تدخل على سواها من الكلمات أَسماء أَم أَفعالا، ثُمَّ حدث أَنْ تخصصت هذه الكلمات ومثنياتها بالدخول على الأَفعال، وتخصصت (أل) بالدخول على الأَسماء، وهنا تميَّزت (أل) بدون اسم الإشارة عن (أل) مع اسم الإشارة، وأَصبح النوع الأَخير أَسماء الموصول الَّتِي نعرفها اليوم. . .))[2].

ولعلَّ هذا الرأي الأَخير قد قال به غيرُ واحدٍ من الدارسين[3]، ونظر جماعة من المحدثين إلى الاسم الموصول نظرةً مُغايرة عمَّن سبقهم، فنجدهم قد صنَّفوه ضمن قائمة الضمائر، والضمائر وفق تقسيمهم ثلاثة أَنواع، الأَول: ضمائر الشخص، والثاني: ضمائر الإشارة، والثالث ضمائر الموصول، والضمائر باعتبار ما تدلُّ عليه قسمان: ضمائر حُضُور ويندرج فيها: (ضمائر التكلم، وضمائر الخطاب، وضمائر الإشارة)، وضمائر غيبة ويندرج فيها: (ضمائر الغيبة الشخصية، وضمائر الموصول)، وممَّا سوَّغ الجمع بين هذه الأَصناف النحويَّة في دائرة (الضمائر) إنَّها تُستخدم في الكلام استغناءً عن تكرار الاسم الظاهر، وحاجتها جميعاً إلى القرائن الدلالية فالحضور قرينة تفتقر إليها ضمائر الحُضور بأَنواعها الثلاثة، والمرجع المتقدم قرينة تفتقر إليها ضمائر الغيبة، والصلة قرينة

(1) ينظر الموصول في اللغات العربية والعبرية والسريانية، بحث لزاكية محمد رشدي، منشور في مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء (30) سنة 1972: 120، فقه اللغات السامية – لبروكلمان: 91.

(2) دراسات نقدية في النحو العربي: 100– 101.

(3) ينظر التطور النحوي – لبرجستراسر: 50 وما بعدها، اللغة العربية – معناها ومبناها – لتمام حسان: 108 وما بعدها.

تفتقر إليها الموصولات، فضلاً عن اقترانها بضمير يعود إليها يزيد من قوة الارتباط[1]، وسمَّاها د. مهدي المخزومي بـ(الكنايات)، والموصول بجملة عنده: هو كناية موصولة بجملة معهودة المضمون لدى المتكلم والسامع. . . ولابُدَّ في الجملة الَّتِي توصل بها الكنايات الموصولة بجمل أَنْ تحتوي على ضمير يُشار به إلى الموصول. . . [2]، ويُبيِّن لنا د. إبراهيم أَنيس السبب الَّذِي جمع بين هذه المكونات النحويَّة بقوله: ((فما يسمَّى بالضمير وأَلفاظ الإشارة والموصولات والأَعداد ليست في الحقيقة إلاَّ رموزاً لغوية يُستعاض بها عن تكرار الأَسماء الظاهرة، وإن كان لكل منها استعمالها الخاص، وهي من العناصر اللغوية القديمة الَّتِي يستعين بها اللغوي في مقارنتها، ويُستدل بها عادةً ما تنتمي إليه اللغة من فصيلة لغوية، لأَنَّها في غالب الأَحيان عصية على التطوّر والتغيِّر))[3].

ثانياً: <u>الاسم الموصول في دائرة المصطلح النحويِّ</u>:

ابتداءً نُشير إلى أَنَّ لفظ (الموصول) مأخوذ من الأَصل اللغوي المُكوَّن من (و. ص. ل) ((الدال على ضم شيءٍ إلى شيءٍ حتى يعلقه، يُقال: وصلتُ الشيءَ بغيره فاتصل، وصرمني بعد الوصل والصلة والوصال، أَي: قطعني، والوصل: ضد الهجران، ومن مجاز الأَصل وصل الأَرحام أَو صلتها))[4]، و(الموصول) من حيث اشتقاقه الصرفيُّ اسم مفعول مُصاغٌ من فعله الثلاثي المجرد (وُصِلَ) المبنيُّ للمفعول للدلالة على من وقع عليه الفعل، وسمّي الاسم الموصول بهذهِ التسمية لصلته بكلام بعده يكون من تمام معناه[5]، وإذا تَتَبَّعنا

(1) ينظر من أسرار اللغة – لإبراهيم أنيس: 247– 248، اللغة العربية – معناها ومبناها: 110، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة – لفاضل الساقي: 159، و = 186 (منه).
(2) ينظر في النحو العربي – قواعد وتطبيق: 46، 52 (منه).
(3) من أسرار اللغة: 249.
(4) مقاييس اللغة – لابن فارس: 1055، أساس البلاغة – للزمخشري: 907– 908.
(5) ينظر معاني النحو: 110/1.

ظهور هذا المصطلح أَو ما يناظره في التراث النحويِّ فسنجد للنحويين جُهداً محموداً في بيان مفهومه وأَحكامه، اقتصاداً أَو سعة، وإذا بدأنا بكتاب سيبويه (ت180 هـ) المعدود لدينا أَوَّل مُصنَّف في النحو العربي نرى أَنَّه لم يُصرَّح تصريحاً جليّاً بمصطلح (الموصول) فكان حينما يعرض لأَحكامه أَو ما يجري يذكر الاسم الموصول (الَّذِي) عنواناً لذلك من أَمثلة ذلك قوله: ((هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة (الَّذِي) في المعرفة))، و ((وهذا باب الأَسماء الَّتِي يُجازى بها وتكون بمنزلة (الَّذِي)))[1] وغيرها، بيد أَنَّنا نجده كثيراً ما يتعرَّض لجملة الصلة – كما سيتضح فيما بعد– ولعلَّ أوّل من أَطلق (الموصول) مصطلحاً نحويّاً هو المُبَرِّد (ت285 هـ) في باب عقده بعنوان: ((هذا باب الصلة والموصول في مسائله))[2]، ثُمَّ بعد هذه المرحلة شاع لدى عدد من النَحويِّين، بيد أَنَّ أَلفاظهم وعباراتهم وَسَمَها التنوُّع والتعدُّد في تحديد المصطلح بدقة، فابن السرَّاج (ت 316هـ) ذكره عَرَضَاً في باب عقده بعنوان: ((وهو ما عُطِفَ شيء موصول لا يتمُّ إلاَّ بصلة))[3]، واستعملهم بعضهم بصيغة الجمع (باب الموصولات) أَو (الأَسماء الموصولات)[4]، في حين جمع ابن جِنِّيٍّ (ت 392 هـ) في حديثه عن الاسم الموصول بين مصطلحي (الموصول والصلة)[5] منبهاً على ضرورة تلازمها، وسمَّاه أَبو البركات الأَنباري (ت 577 هـ) بـ(اسم الصلة)[6] ومع تنوُّع المصطلح تنوَّعت حدوده وتعريفاته، فقد عرَّفه الزَبِيْدِي (ت379 هـ) بأَنَّه: ((ما لا يتمُّ بنفسه حتى يوصل بغيره فيكمل اسما تاماً. . . ولابُدَّ أَنَّ يكون في الصلة ذكر من الموصول يرجع إِليه ويتعلَّق))[7]، ولابن بابشاذ (ت469 هـ) تعليل في تسمية

(1) الكتاب: 105/2، 69/3.
(2) المقتضب: 191/3.
(3) الأصول في النحو: 69/2.
(4) ينظر الواضح في علم العربية – للزبيدي: 126، شرح المفصل: 138/3، شرح جمل الزجاجي: 168/1.
(5) ينظر اللمع: 188، وينظر 109.
(6) ينظر أسرار العربية: 379.
(7) الواضح في علم العربية: 126.

الاسم الموصول بهذا الاسم بقوله: ((سُمِّيَت موصولةً لأَنَّها وصلت بما بعدها لأَنَّها لاتَستقِل بنفسها، وهي مُحتاجةٌ إلى صلاتها كاحتياج الحروف إلى غيرها))[1]، وجارى الجرجاني (ت471 هـ) سابقيه في بيان حد الموصول، بل وزاده إيضاحاً بقوله: ((إنَّ الموصول لما كان لا يَتمُّ معناه إلاَّ بصلته صارتْ مَنزلته منها منزلة أَوَّل الاسم من آخره، فكما إنَّ البعض من الاسم لا يُعرب، لأَنَّ الإعراب يؤتى به للدلالة على المعاني العارضة في الأَشياء. . . كذلك بُني الموصول))[2]، ولم يبتعد الزمخشري (ت385هـ) كثيراً إذْ عرَّفه بأَنَّه: ((ما لابُدَّ له في تمامه اسماً من جملة تردفُهُ من الجمل الَّتِي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه))[3]، ولم يرتضِ ابن الخَبَّاز تَسْميَته اسماً وعلَّل ((كون الاسم موصولاً بعيد في القياس، لأَنَّ حقَّه أَنْ يقوم بنفسه ولا يحتاج إلى غيره، وكون الحرف موصولاً مناسب لحاله، لأَنَّه دالٌ على معنى في غيره))[4]، ويَعترضُ رضي الدين الاسترابادي (ت 688 هـ) على تعريف ابن الحاجب (ت646هـ) للاسم الموصول: ((ما لا يَتمُّ جزءً إلاَّ بصلة وعائد)) بقوله: ((قولنا: الموصول ما لا يَتمُّ جزءً إلاَّ بصلة، من قبيل: العالِمُ مَنْ قامَ به أَي من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك محال. . . [ف] كل أَحد يعرف إنَّ الموصول: الَّذِي يلحق به، وإنَّما الإشكال في ماهية الصلة، أَيُّ شيء هي ؟ فتعريف الموصول بالصلة، تعريف الشيء بما لا يُشكل من ذلك الشيء إلاَّ هو، فقال المصنِّف: إنَّما قلتُ إنَّه ليس من هذا الباب، لأَنَّ المراد بالموصول: الموصول في الاصطلاح لا في اللغة، ثُمَّ قال: إنَّما قلتُ (بصلة) ولم أَقل بجملةٍ جرياً على اصطلاح، فعلى هذا وقع فيما فرَّ منه، لأَنَّ معنى كلامه إذن إنَّ الموصول في الاصطلاح هو المُحتاج إلى ما يسمَّى صلة

(1) شرح المقدمة المحسبة: 177/1.
(2) المقتصد في شرح الإيضاح: 128/1.
(3) المفصل في علم العربية: 125، الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار – دراسة ومعجم – أطروحة دكتوراه قدمتها زاهدة عبد الله محمد إلى مجلس كلية الآداب/جامعة الموصل/ 1994: 114.
(4) توجيه اللمع: 487.

في الاصطلاح، ومعنى الموصول والمُحتاج إلى صلة شيء واحد، ثُمَّ قال: وفسرتُ الصلةَ بقولي: وصلتُهُ جملةٌ خبريةٌ، ليرتفعَ الإشكال، فقد أقَرَّ بأنَّ في نفس الحد إشكالاً من دون التفسير، قال: (ولو جعل موضع بصلةٍ) (بجملةٍ)، لارتفعَ الإشكالُ وهذا حقٌّ))[1]، وارتأى المراديُّ (ت 749هـ) أَنْ يكون بيان الاسم الموصول بالعدِّ أَو بسرد تقسيماته الَّتِي أَشرنا إليه آنفاً فيُغني ذلك عن الحد[2]، ويطالعنا في التراث النحويِّ مصطلح يناظر مصطلح (الموصول)، غير إنَّه لم يتسم بالذِيوع والشيوع – كما هو الحال في (الموصول) ذاك هو مصطلح (الاسم الناقص)، ويبدو لنا فيما تتبعناه من المظان النحويِّة إنَّ الزجاجيَّ (ت 337 هـ) هو أَوَّل من اصطلح عليه هذا الاسم بقوله: ((لكنه اسم ناقص لا يتم إلاَّ بصلة وعائد))[3]، ونقصانُه متأتٍ من غموض معناه في نفسه، فهو مفتقر إلى ما يزيد وضوحه وهو جملة الصلة والعائد فيها، ولعلَّه لم يرد به مصطلحاً نحوياً مستقلاً قدر ماأراد تفسير وتعليل وتوضيح للاسم الموصول، وأَشار الرماني (ت 384هـ) إلى المصطلح نفسه، وحدَّه بأنَّه الاسم ((الَّذِي لا يقوم بنفسه في البيان نحو: الَّذِي ومن وما))[4]، وقابله بمصطلح (الاسم تام) وهو ((الَّذِي يقوم بنفسه في البيان عن معناه، نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو)[5]، ولم نجده يُشير إلى مصطلح الاسم الموصول[6]، وأَبان ابن مالك (ت672هـ) عن هذا المفهوم لكنَّه لم يصطلحه عليه بقوله: ((والموصول: وهو بحسب صلته فيكمل تعرف بكمال وضوحها، وينقص بنقصانه))[7]، و((الاسم الَّذِي نقص معناه لا يكتمل إلاَّ باعتبار الشكل مع ضمِّ

(1) شرح الكافية: 5/3–6.

(2) ينظر شرح الألفية له: 140/1، شرح اللمحة البدرية: 314/1– 315، الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار: 115 (أطروحة سبق ذكرها).

(3) الجمل: 24.

(4) الحدود في النحو (ضمن ثلاث رسائل في اللغة): 47، 49 (منه).

(5) م. ن: ص. ن، و ينظر نتائج الفكر في النحو: 177.

(6) نجد أنَّ الفاكهي في شرحه للحدود النحوية قد ذكر الموصول بنوعيه الاسمي والحرفي، ولم يُذكر هذا المصطلح في كتاب الرماني (الحدود في النحو)، ينظر شرح الحدود النحوية: 74–75.

(7) شرح التسهيل (له): 182/1.

الصلة والموصول، فيتبلور اسم المصطلح من خلال تركيبه الشكليِّ، الَّذِي يؤدي إلى اعتبار معنويٍّ في التركيب الوصفي (الاسم الموصول))[1]، وإذا أَنعمنا النظر في مصطلحات الرُمانيِّ نجد ما يقابل مصطلح (الاسم الناقص) للدلالة على إبهام المعرفة وغموضه، وهو وإنْ لم يُصرَّح به لكنَّ حدَّه يومىء بذلك، فمثلاً مصطلح (المُقَيَّد) عنده: ((هو الموصول بما يُعيِن المعنى وضادَّه بمصطلح (المُطلق) وهو المُجرّد مما يُعين المعنى، وكذلك مُصطلح (المُحتاج) إلى الشيء وهو المختص بما في وجوده وعدمه صفة نقص، وضادَّه بمصطلح (الغنِّي) وعن الشيء المختص بما وجوده وعدمه بمنزلة في انتفاء صفة النقص))[2] ولعلَّ هذين المصطلحين ينطبقان في الدلالة على الاسم الموصول، فالموصول والمقيَّد والمحتاج مصطلحات تكاد تنحصر في دائرةٍ وظيفةٍ واحدةٍ، ومن المصطلحات الَّتِي استعملها النَحويُّون للدلالة على الاسم الموصول واسم الإشارة مُصطلح (المُبْهَم)، وقد أَسلفنا القول فيه قبلاً، ويُعَدُّ من المصطلحات المشتركة، وهذا الاشتراك أَدَّى إلى إجمال الدرس النحويِّ في عرضه للاسم الموصول فـ((عدم ذكر الاسم الموصول في كثير من مناقشات النَحويِّين مع أَنَّه من المعارف الَّتِي لا تقبل التنكير، وذلك لأَنَّه ضمن مصطلح (المُبْهَم) الشامل لأَسماء الإشارة والموصولات؛ فيكون واقعاً من التعريف موقع اسم الإشارة))[3] فالاعتبار المعنوي لدى النَحويِّين حَتَّم عليهم أَنْ يُطلقوا مُصطلح (المُبْهَم) أَو (المُبْهَمات) وهو((تعبير لغويٌّ يُفيد وصف الموصولات))[4].

وقد تواتر ذكر هذا المُصطلح لدى عدد من النَحويِّين المُتقدمين[5]، يقول ابن يعيش: ((واعلم أَنَّ الموصولاتِ ضربٌ من المُبْهَمات، وإنَّما كانت مُبْهمة

(1) المصطلح النحوي وأصل الدلالة – لرياض عثمان: 58.
(2) الحدود في النحو: 40، و: 43 (منه).
(3) درجات التعريف والتنكير في العربية: 465 (بحث منشور سبق ذكره).
(4) المصطلح النحوي وأصل الدلالة: 59.
(5) ينظر المقتضب: 179/3، معاني القُرآن وإعرابه – للزجاج: 71/1، الجمل: 14، الكناش في النحو والصرف: 136.

لوقوعها على كلِّ شيءٍ من حيوانٍ وجمادٍ وغيرهما، كوقوع (هذا) و(هؤلاء) ونحوهما من أَسماء الإشارة على كلِّ شيءٍ. . .))[1]، وارتضى المُحدَثُون من دارسي النحو العربي أنْ يصطلحوا على الاسم الموصول: (ضمائر الموصول)[2]، أَو (الكِنَايات)[3] وقد فصَّلنا القول في ذلك آنفاً، ويبقى لمصطلح (الموصول) سعة انتشاره، وكثرة استعماله مذ ظهر وحتى عصرنا الحاضر، ولم يَعُد للمصطلحات الَّتِي استعرضناها بقايا استعمال سوى ذكرها في التراث النحوي

ثالثاً: جملة صلة الموصول في دائرة الأَحكام والشروط:

بدءاً نُشير إلى أَنَّ جملة صلة الموصول قلمَّا تحظى ((بدراسة نحويِّةٍ مستقلة، إِذْ كثيراً ما يتفرغ النحويون إلى دراسة الاسم الموصول، وإِمَّا إلى دراسة علاقة كل من الصلة والاسم الموصول بالسياق الوظائفي عامة. . . ونحن إذا أَنعمنا النظر في صلة الموصول بمفردها وجدناها تركيباً لغوياً لذات، متكامل البنية النحوية، حاوياً لشبكة الوظائف الُّدنيا من حيث الإِسنادُ، وظيفة النحوية تحديد الاسم الموصول الَّذِي هو بدوره يرتبط عضوياً بالسياق التركيبيِّ))[4].

وقد سلفتِ الإشارة إلى القول بإِنَّ الموصولات أَسماءَ وحروفاً لابُدَّ لها في تمام معانيها من جملة صلة تزيل إِبهامها وغموضها وقد بدا أَنَّ هذا التركيب النحويَّ والدلاليَّ ليس مقصوراً على اللغة العربية فحسب، بل ظهر في لغات أُخرى كالعبرية والسريانية[5].

---

(1) شرح المفصل: 139/3.

(2) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: 110، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة: 195، و ينظر 186 (منه).

(3) ينظر في النحو العربي – قواعد وتطبيق: 46، 52 (منه).

(4) الشرط في القُرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية – لعبد السلام المسدي، ومحمد الطرابلسي: 160–161

(5) ينظر الموصول في اللغات العربية والعبرية والسريانية: 116 (بحث منشور سبق ذكره)، الجمل الَّتِي لا محل لها من الإعراب في القُرآن الكريم: 242.

والمُتَتَبِع لآثار الدارسين – قدماء ومحدثين – يجد أَنَّ الحديث عن جملة الصلة يُعدُّ متلازماً في كل موضع يرد فيه الكلام عن الموصولات، وقد شاع لديهم هذا المصطلح بيد أَنَّ سيبويه كان يسمِّي (الصلة) (حشواً) في مواضع متعددة من كتابة[1]، وأَحيانا يستعمل (الصلة) أَيضاً واتضح هذا بقوله: ((فكما أَنَّ (الَّذِي) لا يكون إلاّ معرفة لا يكون (ما ومَنْ) إذا كان الَّذِي بعدها حشواً وهو الصلة إلاَّ معرفة. . .))[2]، ويذهبُ القُوزي إلى أَنَّ مصطلح (الحشو) مراداً به الصلة من المصطلحات الَّتِي لم يُقَدَّر لها البقاء، حتى في كتاب سيبويهِ نفسه[3]، على ما أَثبتناه من استعماله لهما في موضع واحد. ولعلَّ المقصد من إطلاقه (الحشو) على جملة الصلة أَنَّها ليست أَصلاً وإنَّما هي زيادة يتمُّ بها معنى الموصولات، و(الصلة) مُصطلح متعدد الدلالة فيطلق على صلة الموصول، وعلى الحرف الزائد يقولون هذا الحرف صلة أَي زائداً، وعلى حروف الجر صلة أَي: وصلة[4]، وقد اختار الفرَّاء هذا المُصطلح تأدُّباً وتورُّعاً من أَنْ يُنسب الزيادة إلى كتاب الله (ﷻ)؛ لأَنَّ دخول الزيادة في الكلام كخروجها منه، غير أَنَّها لا تعني الإهمال لدى النَحويِّين، وإنَّما يُراد بها توكيد الكلام وتقويته[5]، وممَّا يُلحظ أَنَّ مُصطلح (الصلة) غدا أَكثر استعمالاً وشيوعاً من غيره، وارتأى بعض المحدثين أَنْ يُطلق على جملة الصلة بـ(الجملة الفرعية) وهو مصطلح منبثق عن نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية[6]، وقد استغنى بعضهم عن إيراده مُقترناً بكلمة (جملة) ولايعني هذا أَنَّ (الصلة) ليست جملة خلت من الإسناد والإفادة، فقد أَقرَّ جُمهور النَحويِّين بجمليتها[7]، على أَنَّ من المُحدثين من أَقرَّ بجمليتها، ولكنَّه

(1) ينظر الكتاب: 2/ 108، 105(منه).
(2) م. ن: 107/2، ينظر المقتضب: 130/3، وينظر191/3.
(3) ينظر المصطلح النحوي: 86.
(4) ينظر شرح المفصل: 151/3، والأشباه والنظائر: 2/ 51، المصطلح النحوي: 178.
(5) ينظر المصطلح النحوي: 86.
(6) ينظر الجمل الفرعية في اللغة العربية – معصومة عبد الصاحب: 147.
(7) ينظر المفصل: 125، وشرحه لابن يعيش: 150/3، الجمل الَّتِي لا محل لها من الإعراب:

نفى قيد الإفادة عنها[1]، بل عدَّها آخرون جملة في أَصل وضعها لكنْ لمّا وقعت صلة فقدت استقلالها، فأَصبحت مُتممة لمعنى في غيرها لذا لا تُعدُّ جملة أَو كلاماً، بل هي من قبيل التركيب الإسناديِّ فحسب[2]، ونخلص إلى ((أَنَّ الصلة جملة متوافر فيها عنصر الإسناد أَولا، وعنصر الاستقلال بالفائدة قبل ارتباط بالموصول، فهي لذلك جملة صغرى لا محل من الإعراب. . .))[3] ومجيء صلة الموصول جملة لا مفرداً ((لأَنَّ المفرد لابُدَّ له من إعراب، فلو وصل به ولم يخلُ من أنْ يكون مرفوعاً أَو منصوباً أو مجروراً، ومتى كان مُعرباً بأَحد هذه الأَنواع لم يخلُ الموصول من أَنْ يكون مثله فيها أَو مُخالفاً له فإِنْ كان مثله فهو تابع، فمن حيث إِنَّه تابع لا يلزم المجيء به، ومن حيث إِنَّه صلة يلزم المجيء به وهذه مُناقضةٌ وإِنْ كان مُخالفاً فهو محتاج إِلى ضمير مضمر يسوِّغ له ذلك الإِعراب. . .))[4] ولما كانت جملة الصلة موضوعة للموصول ومبيِّنةٌ له، ولا يُفهم للموصول معنى إِلاَّ بها امتنع تقديمها عليه، فالموصول وجملة صلته كالكلمة الواحدة[5]، وممَّا يُعتدُّ به حُكماً نحويَّاً أَنَّ جملة الصلة لا تعمل في الموصول، لأَنَّها من تمامه، ولايجوز الفصل بينهما بأَجنبي إِلاَّ ما قُدِّم من بعض الصلة على بعض، فلا يُعدُّ ذلك التقديم فصلاً لأَنَّه من جملة الصلة نفسها[6]، ومنه قوله تعالى: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭽ [يوسف: ٢٥]، فالجار والمجرور (فيه) متعلِّقٌ بمحذوف دلَّتْ عليه صلة (أل) لا بصلتها والتقدير: وكانوا زاهدين فيه، من الزاهدين[7]، ومن ذلك قول جرير[8]:

(1) ينظر الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً – لفتحي الدجني: 38.
(2) ينظر النحو الوافي– لعباس حسن: 373/1 وما بعدها، مقومات الجملة العربية – لعلي أبو المكارم: 183
(3) الجمل الَّتِي لا محل لها من الإعراب: 249.
(4) توجيه اللمع: 493.
(5) ينظر المقتضب: 197/3، الأصول في النحو: 231/2، اللمع في العربية: 189.
(6) ينظر توجيه اللمع: 493.
(7) ينظر شرح الألفية – للمرادي: 157/1.
(8) ديوانه: 315، والرواية فيه برفع (مالك) على أنَّه خبر (ذاك)، وهي كذلك في الخصائص – لابن جِنِّيٍّ: 286/1.

ذَاك الَّذِي وَأَبِيْك يعرفُ مَالِكَ ٌ والحقُّ يَدفَعُ تُرَّهاتِ الباطِلِ

فقد فَصَلَ بيْن الصلة والموصول بالقسم[1]، ومثال الفصل بينهما بالنداء قول حسَّان بن ثابت[2]:

وأَنْتَ الَّذِي، ياسعدُ، بُوِّتَ بمَشهدٍ كريمٍ وأَثوابِ المكارم والحَمدِ

فإِنْ ورد الفصل بأَجنبي عُدَّ ذلك شذوذاً، ومنه قول الشاعر[3]:

وأَبْغَضُ مَنْ وضعتُ إليَّ فِيْه لِسانِي مَعشَر عنْهم أَذُودُ

فقد فصل بـ(إلى) بين الصلة و معمولها وهو أَجنبي فيها، وممَّا أَشار إليه النَحويُّون أَنَّ جملة الصلة يتعيَّن ذكرها بعد الموصول، فلا يجوزُ حذفها، وورودها محذوفة يكون على نيَّة التقدير، كما في قول عبيد بن الأَبرص[4]:

نَحْنُ الأُولى جَمِّعْ جُمُو لِسانِي مَعشَر عنْهم أَذُودُ

أَي: نحن الأُلى عُرِفوا بالشجاعةِ، فحذف لدلالة السياق على حذفها[5] والتزم أَنْ تكون جملة الصلة معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول، فلا يجوزُ أَنْ يُقال مثلاً: (أَنا الَّذِي أَكرمتُ زيداً)، إلاَّ لمن يعتقد شخصاً قد أَكرم زيداً ولم يره[6]، هذا فضلاً عن أَنَّه لا يجوز الوصل بجملة لا يجهل معناها أحد، كما فيمن قال: (جاءني الَّذِي حاجباه فوق عينيه)؛ لأَنَّ الصلة لم

(1) ينظر شرح جمل الزجاجي: 186/1، مغني اللبيب – لابن هشام: 524/2.
(2) لم أَجده في ديوانه، ينظر الدرر: 289/1.
(3) البيت لعقيل بن علقمة، ينظر خزانة الأدب: 156/9.
(4) ديوانه: 119.
(5) ينظر شرح المفصل: 153/3، مغني اللبيب: 524/2.
(6) ينظر شرح الكافية: 28/3.

تُوضِّح شيئاً مُبْهَماً في الموصول، فهي عامة في المعنى تَصدقُ على كلِّ من كانت هذه صفته، لذا قال ابن مالك في نظمه للكافية الشافية[1]:

ولا تَصِلْ بجملةٍ إنْ لم يُفِد وَصْلٌ بها تعيينَ مَفهومٍ قُصِد

ويجبُ في جملة الصلة أَنْ تكون مستقلة عن غيرها، فلا تُعلَّق لها بحكم أَو معنى، وذلك كالجملة المعطوفة الداخلة عليها (لكنَّ) الناصبة [2]، والصلة إِمَّا أَنْ تلي موصولاً اسمياً أَو موصولاً حرفياً، فإذا تلت موصولاً اسمياً فلا تخلو أَنْ تقع جملة اسمية أَو فعلية، أَو شبه جملة –جاراً ومجروراً أَو ظرفاً– فمثالها جملة اسمية قوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ چ [الملك: 1] ومثالها جملة فعلية مُصدَّرة بفعل ماضٍ قوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ چ[البقرة: 146] ومُصدَّرة بفعل مضارع كقوله تعالى: چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ چ[الزخرف: 71]، ومثالها شبه جملة جار ومجرور قوله تعالى: چ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ چ[النور: ٤١]، أَو الظرف قوله تعالى: چ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ چ[آل عمران: 198]، وشبه الجملة معدود لدى أَغلب النَحويِّين من قبيل الجملة بالتقدير معهود عندهم، ويتحرَّز من شبه الجملة عدم المعنى المراد، فلا يصحُّ قولنا: (جاءَ الَّذِي بكَ) أَو(جاءَ الَّذِي اليومَ)[3]، في حين إذا تلت الموصول الحرفي وهو المخصوص بـ(أل) تعيَّن أَنْ تقع (الصلة) وصفاً مفرداً صريحاً–أَي مُشتقاً– كما في قوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ چ[المائدة: ٣٨]، وقوله: چ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ چ[الحديد: 18]، والفرق بين الصلتين أَنَّ صلة الموصول الاسمي يلتزم فيها الضمير المسمَّى بالعائد، ولا يلتزم في صلة الموصول الحرفي، والمراد بـ(العائد) ((ضمير يُطابق الموصول في حاله

(1) شرح الشافية الكافية: 287/1.

(2) ينظر الغرة المخفية: 339.

(3) ينظر همع الهوامع: 285/1 ومابعدها.

من التكلُّم والخطاب والغيبة، والتذكير والتأنيث، والإفراد والجمع))[1]، والعلَّة في التزامه أَنَّ الجملة موضوعة على الاستقلال والانفصال، والعائد يُعلِّقها بالموصول، ويُتَمِّمُها به فيحصل الربط بين الموصول وجملة صلته[2]، وللموصول في مطابقته للعائد نوعان، الأَول أَنْ يُطابق لفظه معناه، وحينئذٍ فلا إِشكال في عوده، والثاني: أَنْ يُخالف لفظه معناه ففي وجهان، إِمَّا أَنْ يُراعى اللفظ – وهو الأَكثر –، كما في قوله تعالى: ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ □ ﮊ ﮋ ﮌ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭾ[الأنعام – 25]، وإِمَّا أَنْ يُراعى المعنى، كما في قوله تعالى: ﭿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭾ[يونس: 42][3]، وأَفصح ابن مالك عن ذلك في نظم أَلفيته بقوله[4]

وكلُّها يلزم، بعدَهُ صلةْ على ضمير لائقٍ مُشْتَمِلهْ

وجملةٌ أو شبهُها الَّذِي وُصِلْ به، كَمَنْ عِنْدي الَّذِي ابنه كُفِلْ

وجوَّز النَحويُّون حذف الضمير العائد بشروط ثلاثة: الأَول أَنْ يكون الضمير منصوباً لا مرفوعاً ولا مجروراً، والثاني أَنْ يكون الضمير مُتصلاً لا مُنفصلاً، لكثرةِ حروف المنفصل، والثالث أَنْ يوجد دليلٌ يُستدلُّ به على حذفه[5]، ويُعدُّ حذف الضمير العائد وفق هذه الشروط قياساً متبعاً لدى النَحويِّين، وإِنَّما خصُّوا الضمير المنصوب المتصل الواقع مفعولاً به بجواز حذفه لكونه فضلة في الجملة، ولحصول العِلْم به، ولا يجوز حذفه إِذا كان منفصلاً، أَمَّا العائد المرفوع فإِنْ كان فاعلاً أَو نائبه أَو خبراً تعيَّن ذكرُه، ولم يسوَّغ حذفه، في حين يُحذف إِذا

(1) توجيه اللمع: 493، و ينظر شرح الألفية – للأَشموني: 75 وما بعدها.
(2) ينظر أسرار العربية: 381، شرح المفصل: 151/3، الكُنّاش في النحو والصرف: 137.
(3) ينظر شرح الأَلفية – للمرادي: 157/1، التصريح على التوضيح: 477/1.
(4) الأَلفية (متناً): 9.
(5) ينظر شرح المفصل: 152/3.

كان مبتدأ فيجوز على أَنْ لا يُسبق بنفي، نحو: (جاءني الَّذِي ما هو قائمٌ)، أَو يقع بعد أَداة حصرٍ، نحو: (جاءني الَّذِي ما في الدارِ إلاَّ هو)، أَو يُعطفُ على غيرِه، نحو: (جاءني زيدٌ وهو منطلقان)، وأَنْ لا يُعطف عليه غيرُه، نحو: (جاءني الَّذِي هو وزيدٌ فاضلان)، وأَنْ لا يكون خبرُهُ جملة أَو شبهها، وكذلك يجوزُ حذف المبتدأ إذا كان في جملة الصلة طولٌ، وذلك بأَنْ يكون للخبرِ معمولٌ، نحو: (جاءني الَّذِي ضاربٌ زيداً)، من قولِكَ قبل الحذف: (جاءني الَّذِي هو ضاربٌ زيداً يومِ الجمعةِ)، وإِنْ لم يكنْ في الصلة طولٌ لم يجُزْ الحذف إلاَّ ما ورد مسموعاً، ومنه قراءةُ رفع (أَحسنَ) في قوله تعالى: ﭽ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﭼ [الأنعام: 154]، وقول القائل[1]:

مَنْ يُعْنَ بالحمدِ لم ينطقْ بما سَفَهٌ ولَمْ يَحدْ عَنْ سبِيْلِ المجدِ والكرمِ

هذا كلُّه إذا كان الموصول غير (أَيَّ)، فإِنْ كان (أَيّاً) جاز حذف المبتدأ على كلِّ حالٍ، ومنهُ قوله تعالى: ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ[مريم: ٦٩] أَي: هو أَشد. . . [2]، أَمَّا العائد المجرور فإِنْ كان مجروراً بالإِضافة فيجوز حذفه، ومنه قوله تعالى: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ [طه: ٧٢]، أَي: قاضيه، ومنع بعضُهم وقوعه، وخصُّوا حذفه في الشعر، إِذْ ثَمَّة دليلٌ، ومنه قول القائل [3]:

أَعُوْذُ باللهِ وآياتِـهِ مِنْ بابِ مَن يُغْلَق مِنْ خارجِ

أَي: من يغلقُ بابَهُ، والحذف وقع في الاسم المضاف مع ضميره المضاف إليه. إِنْ كان المجرور بحرف جر جاز حذفه إِذا كان الموصول مجروراً أَيضاً بمثله، نحو قوله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ[المؤمنون: 33]، أَي: تشربون منه، فإِنْ لم يجر الموصول، نحو: (جاء الَّذِي

(1) البيت بلا نسبة إلى قائل، ينظر شرح شواهد المغني: 559/2.
(2) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه – للفارسي: 271/1– 272.
(3) البيت بلا نسبة إلى قائل: ينظر الدرر: 298/1 .

مررتُ به)، أَو جراً بحرفين متغايرين، نحو: (نظرتُ إِلى الَّذِي مررتُ به)، أَو كانا مجرورين بغير حرفِ جر، نحو: (جاءَ غلامُ الَّذِي أَنت غلامُهُ)، لم يجزْ الحذفُ[1]، وقد يخلف الضمير في الربط اسم ظاهر، ومنه قول الشاعر[2]:

فياربَّ ليلى أَنتَ في كلِّ مَوطنٍ وأَنتَ الَّذِي في رحمةِ اللهِ أَطمعُ

والأَصل: الَّذِي في رحمته. ولم يكتفِ النَحويُّون بهذه الأَحكام لجملة الصلة، بل نجدهم قد التزموا فيها محددات وشروطاً لصحة وقوعها[3]، ولعلَّ أَهمها أَنْ تكون خبريةً – أَي مُحتملة للصدق أَو الكذب بصرفِ النظر عن قائلها – لفظاً ومعنًى، ومقصدهم في هذا التحديد أَنَّ الجملةَ الخبريةَ تُحقِّقُ الغرض المطلوب من جملة الصلة وهو الإِيضاح والبيان، وغير الخبرية لا يحصل منها هذا الغرض، وكذلك فإِنَّ الاسم الموصول اسم ظاهر مدلوله للغيبة، فلو وُصِل بالأَمر والنهي – وهما للمواجهة والحضور – لحصل التناقض، والاسم الموصول وصلته كالاسم الواحد، والاسم الواحد لا يدلُّ على الأَمر والنهي والاستفهام مع دلالته على مسمًّى آخر، فضلاً عن أَنَّ الاسم الموصول ومنه (الَّذِي) مع صلته يُخبر عنها تارةً، وبهما تارةً أُخرى، والأَمر والنهي لايصحُّ فيهما ذلك، لذا لا يجوزُ أَنْ تقع جملة الصلة إِنشائيةً – الَّتِي لا تحتمل الصدق والكذب –، وهي المقارن حصول معناها للفظها حتى ولو كان اللفظ خبراً، والمعنى إِنشاء، فلا يجوز: (جاء الَّذِي بعتُكَهُ) بقصد إِنشاء البيع، وأَجاز الكسائيُّ الوصل بالجملة الطلبيَّة وهي المتأَخِّر معناها عن لفظها كما في الأَمر أَو النهي، نحو: (جاءَ الَّذِي اضربْهُ أَو

(1) ينظر اللمع: 188، أسرار العربية: 381، توجيه اللمع: 493، شرح المفصل: 152/3، شرح جمل الزجاجي: 182/1، الكُنَّاش في النحو والصرف: 137، الأشباه والنظائر: 51/2.

(2) قيل لمجنون بني عامر(قيس بن المُلَوِّح)، ولم أَجد البيت في ديوانه ينظر الدرر: 286/1 .

(3) ينظر شرح المفصل: 150/3–154 (منه)، اللباب في علل البناء والإعراب– العكبري: 116/2–118، شرح جمل الزجاجي: 181/1–182، شرح الكافية الشافية: 287/1 – 288، شرح اللمحة البدرية: 324/1، التصريح على التوضيح: 478/1–480.

لا تضربْهُ زيداً)، وللمازنيِّ تجويز الوصل بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر، نحو: (الَّذِي يرحمُهُ اللهُ زيداً)، وكذلك ما كان الإنشاء استفهاماً نحو: (جاء الَّذِي هل قامَ ؟)، وأَسند النَحويُّون إلى ابن هشام الضرير تجويزه الوصل بـ(ليت ولعل وعسى) والحقُّ أَنَّ المُبَرِّد قد سبقه في ذلك، إذ قال: ((وتقول على هذا: . . . ورأيتُ الَّذِي ليتَهُ عندنا))[1]، ومنه قول الشاعر[2]:

وإنِّي لرامٍ نظرةً قبلَ الَّتِي لعلِّي، وإنْ شَطَّتْ نواها أَزورُها

والمانعون يُقدِّرون فعل قولٍ مُضمرٍ، أَي: قبل الَّتِي أَقول: لعلي. . . ، أَمَّا الوصل بجملة التعجُّب فهي محل خلافٍ في تحديد نوعها، فمن حملها على أَنَّها جملة إنشائية لم يجزْ الوصل بها، ومن حملها على الخبرية ففيها قولان: الأَول الجواز، وهو ما ذهب إليه ابن خروف (ت609هـ)[3]، والثاني المنع، لأَنَّ التعجب إنَّما يكون في خفاء السبب، والصلة تكون للإيضاح فتنافيا، وصحَّحَ بعضهم جوازه، ولم يقفْ الخلافُ عند هذا الحدِّ، بل نجد من النَحويِّين من منع وقوع جملة الصلة جملة قسميَّة، وحتَّى شرطية أَيضاً، وذلك لخلوها من الضمير العائد، والصحيح وقوعها لما ورد في التنزيل من شواهد على ذلك[4]، وخلاصة القول: ((إنَّ المُتَتَبِع لكلام العربِ لا يكادُ يجدُ موصولاً صلته جملة إنشائية قدراً ذاهباً في الندرةِ، وحسبُك أَنَّك تَلفي جُمهور كُتُب النحوِ عندما تذكر شاهداً لمجيء الصلة جملة إنشائية يقف بها الأَمر عند شاهدين. . .))[5] أَو ثلاثة فحسب.

ولعلَّ آخر ما يُلزمنا التنبيه عليه في جملة الموصول هو الحكم بإعرابها، وذلك لأَنَّ الجُمل لا تخلو من أَنْ يكون لها محل من الإعراب أَو لا يكون،

(1) المقتضب: 194/3.

(2) البيت منسوب للفرزدق، ولم أَجده في ديوانه، ينظر خزانة الأدب: 464/5 .

(3) ينظر ابن خروف وآراؤه النحوية، رسالة ماجستير قدمها حسين على الفتلي، إلى مجلس كلية التربية – جامعة بابل – 2003: 116–117.

(4) ينظر الجمل الَّتِي لا محل لها من الإعراب في القُرآن الكريم: 251وينظر 259 – 260(منه).

(5) الأساليب الإنشائية في النحو العربي – لعبد السلام هارون: 31.

والقياس المُتَّبع في تحديد هذين القسمين هو إمكانية أَن تَحِل محلَّ المُفردِ، فمتى حلَّت محلَّه كان لها محل من الإعراب، ومتى ما تعذَّر ذلك امتنع أَنْ يكون لها محل من الإعراب، والَّذِي عليه جُمهورُ النَحويِّين أَنَّ صلة الموصول الاسمي والحرفي جملة لا محل لها من الإعراب، وإنَّما الإعراب للاسم الموصول فحسب – رفعاً أَو نصباً أَو جراً – [1]، وقد نصَّ سيبويهِ على هذا الحُكم بقوله: ((ومن ذلك أَيضاً أئتني بعدما تُفرغُ، فما وتفرغ بمنزلة الفراغ، وتُفرغ صلة، وهي مبتدأة، وهي بمنزلتها في الَّذِي إذا قلت بعد الَّذِي إذا قلت بعد الَّذِي تفرغ، فتفرغ في موضع مبتدأ لأَنَّ الَّذِي لا يعملُ في شيء، والأَسماء بعده مبتدأة))[2]، وذهبَ أَبو البقاء العكبريُّ (626هـ) إلى محل الإعراب للموصول مع صلته، كما أَنَّ المحل للموصول الحرفي مع صلته، ونقلَ ابن هشام رأياً موافقاً لما ذهب إليه العُكْبريُّ بقوله: ((بلغني عن بعضهم أَنَّه كان يُلقِّن أَصحابه أَنْ يقولوا: إنَّ الموصول وصلته في موضع كذا، مُحْتَجَّاً بأَنَّهما ككلمة واحدةٍ، والحق ما قَدَّمْتُ لكَ))[3]، من أَنَّ الإعراب للموصول لا لجملة الصلة معه، ولكنَّ القولَ بإعراب الصلة تبعاً لموصولها قد لاقى قبولاً واستحساناً لدى المُحدَثين، بل رأوا نقلها إلى الجُمل الَّتِي لها محل من الإعراب[4]، ورُدَّ هذا الرأي لسببين، الأَوَّل: أَنَّ حقَّ الإعراب وقوعه على الموصول، فهو المقصود بالكلام، والثاني: أَنَّ هذا الرأي يصطدم بالموصولات المُعربَة الَّتِي تظهر عليها علاماتُ الإعراب، وعندئذٍ لا يمكن توجيه جملة الصلة لظهور حركة الإعراب على الاسم قبلها))[5]، ويذهب الكُوفِيُّون إلى

(1) ينظر الجمل الَّتِي لها محل من الإعراب والَّتِي لا محل لها – للمرادي– لطه محسن، بحث منشور في مجلة آداب الرافدين، العدد (7) سنة 1976: 446، مغني اللبيب: 544/2، الحلل في كلام على الجمل – للعنابي: 43، إعراب الجمل وأشباه الجمل – لفخر الدين قباوة: 116 .

(2) الكتاب: 11/3.

(3) مغني اللبيب: 544/2.

(4) ينظر الجمل الَّتِي لا محل لها من الإعراب في القُرآن الكريم: 249.

(5) م. ن: 250.

القول بإغماء الاسم المعرفة أَو اسم التفضيل أَو كلمة (مثل) عن جملة الصلة، ويُعرب ذلك الاسم صفةً للاسم الموصول، نحو: (أَكرمتُ الَّذِي إِيَّاكَ، أَو مررتُ بالَّذِي خيرٌ مِنْكَ)، ومِنْهُ قولُ الراجزِ:

حتَّى إذا كاناهُمَا اللَّذَيْن مِثْل الجديلينِ المُحَمْلَجَيْنِ

وقد حَملوا على ذلك قوله تعالى: ﭽ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ﭼ[الأنعام: ١٥٤]، فعنَدهم (أَحسنَ) اسم تفضيل لا فعلاً ماضياً، وأَنكر البصريُّون هذا المذهب، ويُقَدِّرون فيما يَرِد من شواهد فعلاً تكون جملته صلة للموصول[1]، وورد موطن هذا الشاهد(أَحسنَ) بقراءة أَخرى برفع (أَحسنُ)، وهي قراءة الحسن والأَعمش وابن أَبي إسحاق[2].

(1) ينظر شرح المفصل: 153/3 –154، همع الهوامع: 281/1، إعراب الجمل وأشباه الجمل: 123، والبيت بلا نسبة في المصادر المذكورة.

(2) ينظر معجم القراءات القرآنية– لعبد العال سالم مكرم وأَحمد مختار عمر: 335/2.

The Reative Pronoun Its Clause in the Arabic Grammar

Dr . Firas Abdul- Azeez & Shaibaan Adeeb Ramadaan Al

Abstract

The present work is an inductive investigation to(الَّذِي) (allathi; who, that, which) and its relative clause in the Glorious Quran. Grammarians are unanimously gree on that the relative clause is an independent linguistic construct, integral structurally and it implies a series of attributive sub functions. Its main grammatical function, however, is to specify the relative noun, which is connected grammatically to the linguistic context of the whole discourse . the study aims at specifying the patterns of the relative clause in the Glorious Quran and the pragmatic signification and connotations derived from each pattern depending on context. The patterns of (الَّذِي) relative clause in the Glorious Quran are magnificent reflections loaded with various solid significations .